المجتمع المدني : رؤية إسلامية

أ.م. د. امل هندي الخزعلي(*)

المقدمة

تزامنا مع دعوات الاصلاح السياسي خلال الربع قرن الاخير بدأ الحديث في المنطقة العربية والاسلامية عن ظاهرة جديدة لم يكن لها من القوة والوضوح مالها اليوم ، ونعني بها ظاهرة المجتمع المدني الذي اعتبر وجوده وحيويته في الوجود الاجتماعي امرا ايجابيا وعلامة على الحيوية والنشاط ودليل على وجود السيرورة الديمقراطية ، وتزايد الاهتمام الشعبي به من خلال النظر اليه كعنوان وآليات تعمل على تمكين الافراد والجماعات وإبراز نشاطا م في المجال العام باستقلالية عن موسسات الحكومة ، في هذه المرحلة اتسعت دائرة نشاط المجتمع المدني من حيث الحجم الكمي ومن حيث الانشطة والمساهمات التي يقدمها، والمهم في ذلك ان مفهوم المجتمع المدني اتجه الى التحرر من اسر التصورات الغربية له، الى استكشاف حدوده عبر آفاق انسانية رحبة استنادا الى قاعدة التنوع، لاسيما بعد ان بدأ المجتمع المدني يؤسس لما يعرف "بالتنمية المستدامة" التي تستند الى تعبئة الجماهير من اجل تغيير واقعهم الى الافضل، وتاكيد اعتمادهم على انفسهم في مقابل نفي الاعتماد على الدولة، بل اصبحت الدولة نفسها تعتمد على المجتمع المدني كأحد مصادر شرعيتها لأن مفهوم السياسية لم يعد صراع على النفوذ والموارد فقط، بل يعني ايضا إدارة الشأن العام وهو مايعبر عنه "بأستة السياسة"[1].

على ذلك لم يكن تصاعد القدرة والحضور المدعوم اكثر فاكثر للمنظمات الاسلامية غير الحكومية على الارضيات المعتادة للعمل المجتمعي شأنا عرضيا ويستفيد هذا التصاعد من التاثير المنشور للرسالة الاسلامية ذا ا التي تضع مساعدة المحتاجين في عداد وصاياها الاولى في المنظمات الاسلامية غير الحكومية لتغرف منها اساس شرعيتها[2] اصبح لا مانع- من الناحية النظريه-إستعارة المصطلح وتبيئته في الوسط الاسلامي بعد استبعاد الأسس الفلسفيه المعبرة عن نظرة الغرب للكون والحياة.

وبذلك تصاعدت المحاولات التي قامت لمقاربة موضوع المجتمع المدني في الاسلام وكذلك الدعوات الى اقامة مؤسسات المجتمع المدني كصيغة عقلانية ومتطورة لتنظيم المجتمع لكن في اطار اسلامي مع التاكيد على كونه إلتفاف حول قضية عامة مشتركة تدعى الشأن العام وهو تطور للحس المدني ووعي الانتساب الى نمط في العلاقات الاجتماعية تقوم على قيم ومفاهيم تتصل

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

[1] انطوان مسرة ، المجتمع الأهلي اللبناني (بيروت :– دار الفكر))

[2] عبد الرحمن منير غندور: المنظمات الاسلامية غير الحكومية –(دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ،)) .

بالمعنى الحديث للمجتمع من حيث هو ائتلاف مصالح واجتماعها وتكتلها ومن حيث هو التفاف حول قضيه عامة مشتركة[3] ويكون مغاير عن مجتمع القرية ومخالف لها فهو ذاك الوجود الاجتماعي الذي يعمل على جملة من الروابط والمصالح والفضاءات المشتركة تعكس وجود الدولة ويقوم بادوار تتمحور حول سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات على تعزيز القيم الديمقراطية واشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الاصل هذا فضلا على نشر المعلومات والاسهام في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي ونظم المعلومات بما يؤدي الى تجاوز مرحلة الجمود وتوسيع افاق المشاركة المجتمعية.

وسيتناول هذا البحث الموقف الإسلامي من تبيئة المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية المعاصرة وذلك من خلال استعراض الموقف المعارض لتلك التبيئة والموقف المؤيد مع التأكيد على مبررات كلا التيارين.

مفهوم المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو مجتمع المدينة والمدينة سكان مقيمون وهي ايضآ نظام سياسي يقوم على مشاركة اعضائها في تدبير شؤونها وذلك بواسطة الكلام والمنطق هكذا كانت المدينة وتدابيرها السياسية عنصرين في المفهوم اليوناني **city الذي** اشتق منه هذا المفهوم[4].

وفي الادبيات العالمية والمحلية تتعدد اليوم المصطلحات والتسميات التي تطلق على المجتمع المدني ومنها المنظمات غير الحكومية اوغير الرسمية مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخيري او التطوعي جمعيات النفع العام. القطاع الثالث (الأول الحكومي والآخر الخاص)) الجمعيات الاهلية .

تطلق تللك التسميات على مساحة النشاط الاجتماعي والممارسات العامة الفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاع الحكومي وقطاع الاعمال. والموجهة للصالح العام. تم احياء هذا المفهوم فكرة وممارسة في عصر التنوير واستخدم لأول مرة في عام مرادفا لكلمة مجتمع محلي وليشير الى مجموعة الناس الذين يسكنون المدن واصبح المفهوم ينسب الى فضاء الحضارة الاوروبية الحديثة وتحديدآ الى دائرة السياسة والدولة والعالم الواقعي والعلماني. اخذ معنى اكثر تخصصآ في الاعمال الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي كان المجتمع المدني مرادفا للمجتمع المتحضر الذي لاتحكمه دولة استبدادية وطبائع واخلاق الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري الذي ينعدم فيه الأمن والأخلاق.

وجاءت كتابات هيجل في القرن التاسع عشر لتجعل المفهوم اكثر تحديدا لاسيما في كتابه (فلسفة الحق) الصادر عام فالمجتمع المدني اخذ معنى مرتبطا بالدولة وان كان نوعا مختلفآ عنها فبالنسبة لهيجل المجتمع المدني جزء من الحياة الاخلاقية المكونة من ثلاثة عناصر هي الاسرة والمجتمع المدني والدولة.

---

[3] **سعيد بن سعيد العلوي، ادلجة الاسلام بين اهله وخصومه(رؤية للنشر والتوزيع ،)ط – .**

[4] **نقلا عن علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ط –) .**

واضاف الماركسيون بعدا جديدا للموضوع فنظر ماركس الى المجتمع المدني بوصفه الأساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع ليس الاقتصادي كما يرى هيجل بل السياسي والطبقي ايضا.

وفي فترة لاحقة شكل المجتمع المدني مع الدولة ماعرف بالمنظومة السياسية أو مايسميها (انطونيو غرامشي) الدولة الموسعة لتعبر عن منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي(فبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر اجهز ا ومؤسسا ا المختلفة[5].

هكذا انتقل المجتمع المدني من مرحلة الى اخرى وفي كل واقع انضوى تحته شروط تتمثل بوجود فرد ومجتمع ودولة.

لقد أدت التحولات والتطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني الى ظهور تعريفات عديدة فهناك التعريف الذي درج عليه الفلاسفة الاخلاقيون والذين جعلوه مؤشرآ رئيسي للتطور من حالة الطبيعة الى حالة الحضارة فوصف المجتمع المدني بأنه كل تجمع بشري انتقل وخرج من حالة الطبيعة النظرية الى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ويكتسب الفرد إستنادا الى هذا التعريف بناء على انتسابه الى المجتمع المدني حقوقا قانونية للملكية لممتلكات الامن.

غير ان إستناد هذا التعريف الى نظرية العقد الاجتماعي يجعله موضع انتقاد بأعتباره لايتماشى مع واقع المجتمع المدني حاليا. ولانه اعتمد نظرية تقوم على اساس افتراضي لم تثبته الوقائع المادية وفضلا عن انه ينصب على فكرة قيام هذا المجتمع السياسي بتنازل المحكومين عن جزء من حقهم للحكام مقابل حماية حريا م وحقوقهم.

من هنا قدمت تعريفات اخرى منها انه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف"[6].

وفقا لهذا التعريف ينظر الى المجتمع المدني بأعتباره المرحلة المتوسطة بين الرابطة الاسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية المباشرة وبين الدولة الممثلة للمصلحة العامة فالمسافة بين الاسرة والدولة مساحة واسعة بل ومخيفة –بحسب بعضهم– ويمكن ملؤها بمكونات المجتمع المدني عن طريق ايجاد الممكنات القادرة على حماية الفرد من سلطان وطغيان الحكومة بل وحماية حقوق المواطن من عنت المجتمع واستبداد الاكثرية واستهتار الدكتاتوريات بشتى الوانها.وعلى نحو إجرائي يعرف المجتمع المدني بـ(جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية

---

[5] **عامر حسن فياض وناظم جاسور، ثالوث المستقبل العربي، الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية (مركز زايد للتنسيق والمتابعة**). . . .

[6] **سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت مركز أبن خلدون)**).

والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثال ذلك الاحزاب ومنها نقابية).

وتدرج المؤسسات النقابية ضمن تلك المؤسسات وتؤدي أغراض متعددة كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة واغراض مهنية للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي هدف الى نشر الوعي الثقافي وفقا لأتجاهات اعضاء كل جمعية ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ومن ثم يمكن القول ان الامثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الاحزاب السياسية النقابات العمالية النقابات المهنية الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

يمكن من خلال ماتقدم ذكر أهم خصائص وأركان المجتمع المدني على الوجه الاتي

- ان المجتمع المدني هو مجموعة المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية الى حد ما والتي تترجم في بعض البلدان على شكل نظام واساس وتأسيس قانوني ويتمثل المجتمع المدني بالمنظمات الخاصة بمعنى انها منفصلة مؤسسيا عن الحكومة وتشكل مؤسسات خاصة في بنيتها الاساسية.
- انها منظمات غير ربحية اي لاتوزع ارباحا.
- منظمات حاكمة لنفسها.
- منظمات المجتمع المدني منظمات تطوعية.

وهكذا نخلص الى القول ان المجتمع المدني تعبير جوهري عن حقوق التغيير في المجتمع اقتصاديا وثقافيا واجتماعياً لتعبر عن نفسها سياسيا في صيغة تنظيمات تقع بين الفرد والدولة تعمل على الحد من سلطات الدولة لصالح الافراد وحقوقهم وهي تنظيمات تطوعية حرة تملأ المجال العام بين الاثنين لتحقيق مصالح الافراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تتجسد في التآخي والاحترام والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف وتشمل هذه الاحزاب الاندية والتعاونيات أي انها تشمل كل ماهو غير عائلي أو إرثي.

الموقف الاسلامي من فكرة المجتمع المدني

بعد ان استشعر الفكر الاسلامي وجود ظاهرة المجتمع المدني وشيوعها قام بدراستها دراسة شاملة بدءا من جذورها الفلسفية التاريخية وحتى صيرورتها الحالية مرورا بمراحل تطورها ومرتكزاتها الفكرية في ظل الحضارة الغربية التي احتضنتهذه الظاهره وبلورتها وبين الكثير من المفكرين ركائز المجتمع المدني واهدافه ومرتكزاته وغاياته.

وتمخضت تلك الدراسات المقارنة عن تبلور تيارين إسلاميين بصدد الموضوع محل الدراسة تمثل التيار الاول برفض تبني المفهوم وتبيئته في المجتمعات الاسلامية نظرا للمخاطر المحتمله لمثل ذالك التبني بينما دعا التيار الثاني للخروج بصيغه اسلاميه للمجتمع المدني واشتراطه لعمل مؤسساته وفق الرؤية والقيم الاسلاميه السائدة مؤكدا في ذات الوقت على ان الدعوة الى محاربة كل مايأتي من العالم الغربي لن تخلق بالضروره قوة دفع ذاتية تساهم في رفاه الشعوب الاسلامية كما انه ليس بالضروره ان يؤدي الانتفاع الكامل على كل ما يقدم

من الغرب الى التطور فالأمر يحتاج الى اعمال العقلانية التي تقتضي ان لا نرفض ذلك بدعوى حماية الخصوصيات وصيانة الهوية الاسلامية من خطر التفتت على صخرة المفاهيم العلمانية الوافدة.

وهكذا فبينما دخل المفهوم لدى معارضيه ضمن جدول الصراع بين الحداثة والاصالة فاعتبر من مفاهيم التغريب التي وفدت الى البيئة الثقافية الوطنية، حاولت الدراسات المؤيدة ان تربط مفهوم المجتمع المدني بالاطار السياسي واختزال فاعليته في مواجهة الانظمة الشمولية وتخفيف حالات العجز في الدولة.

لا: دوافع ومبررات الرفض

يرى اصحاب هذا الاتجاه تعارضا بين الاسلام والمجتمع المدني من الناحية الشرعيه لان هذا المصطلح جاء ليصف المجتمع وقد اقصي عنه الدين فمفاهيم ومزايا المجتمع المدني المادية هي التي افسدت العلاقات الانسانيه في الغرب.

ويرى البعض أن كون الانسان يتمتع بغرائز بدنية وميول نفسية ثابتة تقريبا يحتم علينا الالتزام بكل ما ورد بالشريعة الاسلامية من احكام وتعاليم في دائرة الحقوق الاجتماعية والسياسية للافراد ورفض اي محاولة لتنمية الموروث الديني وتخطي بعض حقوله بما ينسجم مع التطور الحضاري للانسان[٧].

والاسلام وفقا لذلك منظومة معرفية واخلاقية وسلوكية كاملة للفرد والمجتمع لا تحده حدود طبيعيه ولا قيود زمنية ولاعوارض مكانية. وبني على ذلك نمطين من المعرفه الدينيه عرفت الاولى بالمعرفة العقلية المرتكزه على الاسس والاركان الاعتقادية للدين والغرض منها رسم صورة وحدوية فاعلة ومتسقه عن الحياة والكون اما بعدها الثاني فهو المعرفة الشرعيه والتعبدية التي ترسم نظاما حياتيا عاما للفرد والمجتمع في الواجبات وفي الاخلاق والسلوك كما في الروابط والعلاقات بين الافراد والجماعات وما بينهم وبين الله تعالى[٨].

وفي رده على دعوة (عبد الكريم سروش) لتطبيق نموذج المجتمع المدني في مجتمع اسلامي اذا ما تم وضع الاجتهاد المعاصر على أساس بداهات العصر وما تستقر عليه تجارب الشعوب) يرى (عبد الامير زاهد) انه أهمل بتعمد ان حضارة النص تختلف عن حضارة العقل وحضارة التجربة الاجتماعية وان حضارة النص تشكل الواقع بالنص وتحكمه قوانين النص ولاتفتح بابا واسعا لمزاحمة الراي عليه) ان تسالم بعض القدماء على عدم التعارض[٩] ويضيف ان للاجتهاد ضغوطاته المنهجية التي

---

[7] **احمد القبانجي –الاسلام المدني : معالجة لاشكالية المجتمع بين النص والعقل والواقع (النجف الاشرف : دار الفكر الجديد) 6 .**

[8] **نزار عيداني ، الدولة الاسلامية من التوحيد الى المدينة ، (قسم: المركز العالمي للدراسات الاسلامية :) ( ) .**

[9] **عبد الامير زاهد ، قراءات في الفكر الاسلامي المعاصر ،(بيروت : شركة العارف للاعمال ،) ( ) .**

ابرزهـا الثوابـت والمحكمـات والـتراكم التـأريخي سـواء تمثلـت بالتطبيقـات والتنظـيرات او الآراء وعليـه فمـن العـسير أن نطالـب عقـلا تاريخيـا خـضع قرونـا لهـذه المـسارات ان ينـزع نفـسه منـه ويتجـه ليكيـف الثوابـت لصالح سمات العصر المتحولة المتغيرة.

((واذا كـان الـدين سـاتر قـانوني وسـاتر قيمـي للعـري البـدوي وعليـه فالـدين لا يتعـارض مـع اساسـيات المجتمـع المـدني))[10]- بحـسب مؤيـدي هـذا المفهـوم-فـان نظريـة المجتمـع المـدني لاتـوفر مطلـق القـانون والقـيم وانمـا جوهرهـا ان الـشعب بخياراتـه انـه يـضع القـانون والقـيم ويحكـم نفـسه بنفـسه - بحسب المعارضين لهذا التوجه[11].

بناءا على ما تقدم فان دواعي رفض تبني فكره المجتمع المدني تقوم على عوامل اهمها

١- ان هـذه الفكـرة لم تـات بـشيء جديـد عمـا تكفلـت بـه الـشريعة الاسـلامية القائمـة علـى الالتـزام بمـا يحقـق الـسعادة والحيـاة الكاملـة. فالمـشاركة الـسياسية والرقابـة في الدولـة الاسـلامية هـي تكـاليف شـرعية بينمـا تفـرض في المجتمـع المـدني كعقـود يتفـق عليهـا الاطـراف ذوي العلاقـة وتاخذ بنظر الاعتبار المفاهيم الاساسية مثل الدين والعرق والقومية والجنسية .

٢- يـرى بعـض الاسـلامين ان الدولـة هـي حاجـة انـسانية ومـشروع إلهـي ووسـيلة لتكامـل الانـسان وسـعادته فـضلا عـن كونهـا مـن الـضرورات الاجتماعيـة الـتي لا غـنى عنهـا لايـة جماعـة بـشرية وعليـه يـتم رفـض قيـام المجتمـع المـدني لانـه سـيحد مـن سـلطة الدولـة ويحيـد دورهـا خاصـة إذا كـان يقـصد بـه منعهـا مـن تجـاوز حـدها الـشرعي وتكاليفهـا الـشرعية اي قيامهـا بـسلطتها الـشرعية الامـر الـذي يـؤدي الى التعـدي علـى حقـوق الافـراد والمجتمـع بـالظلم والقهـر والاسـتعباد- والتعـدي علـى الحـدود والاحكـام الـشرعيه بالتعطيـل ويـصبح الحـاكم جـائر والدولـة دولـة ظلـم وضلال[12].

والبـديل مجتمـع ديـني تكـون فيـه كـون الـسلطة والحكـم منـصب إلهـي وحكـم شـرعي لاقـرار العـدل الإلهـي الاسـلامي في المجتمـع باقامـة أحكـام الـشريعة مـن التزامـات وترخيـصات- فالـسلطة قوة اجرائية قانونية لحماية الشريعة الاسلامية والحفاظ عليها.

٣- وعليـه فـان تلـك الآراء تـرى ان الـدعوة الى الديمقراطيـة والمجتمـع المـدني وحقـوق الانـسان في فـضاء الحكومـة الدينيـة يـستلزم إفـراغ الحكومـه الدينيـة مـن مـضمونها الـديني وبالتـالي تحـول المجتمـع الـديني الى مجتمـع غـير ديـني يقـوم علـى اسـس ومرتكـزات لا ايمانيـة ومـن هنـا فـانهم يرجحون الالتزام بحكومة دينيه غير ديمقراطية[13].

---

[10] عبد الكريم سروش ، الدين العلماني ، ترجمة احمد الفبانجي ، 6 66 10.

[11] عبد الامير زاهد ، مصدر سبق ذكره ، ص 11.

[12] نزار عيداني ، مصدر سبق ذكره ص .

[13] عبد الكريم سروش ، التراث والعلمانية ترجمة احمد القبانجي (النجف الاشرف ، دار الفكر الجديد 6 66))).

٤- ينظر مؤيدو هذا التيار ان التبريرات لغربنة المجتمع الاسلامي مغالطة في الكثير من محطا ـ ـ ويؤكدون على ضرورة الفصل بين الاسلام كدين إلهي وشريعه سماوية رسمت مفاصل الحياة الكونية بشكل عام وبين ممارسة المسلمين الخاطئة- فتطبيق خاطيء للدين الاسلامي الحكم باسم الدين لا يعني فشل النظرية الاسلامية حتى نحتاج الى مفاهيم غربيه نحاول أقلمتها مع مجتمعاتنا الاسلامية.

وتؤكد الآراء السابقة على الفوارق الشاسعة بين المجتمعين الديني والمدني- فالمجتمع المدني ينظر للدين على انه مبدا اللاعقلانية والجمود الفكري والتحجري المنطقي والعلمي واظهر نفسه بجانب العقلانية والتحرر العقلي والتجدد والانبعاث العلمي بينما ينظر المجتمع الديني للدين على انه النظام الاكمل وانه الطريق الوحيد للسعادة والكمال الدنيوي والاخروي وانه المنظومة القيمية التي تستجيب لحاجات العقل والفكر والروح.

وتخضع الآراء السابقة الى تحليل ونقد ورد من قبل بعض المفكرين الذين يرون في الدين قانون اجتماعي وقيم اخلاقية وان هذا المركب مطلوب لكل مجتمع مدني وان افضل طريقة للتعامل مع الدين والعلمنة هي النظر اليهما على اساس انهما مفهمومان جدليان يشيران الى انظمه ايديولوجية للحقيقة الرافدة[١٤].

ويرفض هولاء كون التعارض مطلق والانفصال تام بين المجتمع المدني والرسمي (الدولة) فلا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة) بل هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزع الادوار وليس الانفصال التام) وعلى الرغم من ان المجتمع المدني هو انتاج للتطور الراسمالي الا انه ليس شأنا رأسماليا بحتا بل يمكن ان تحقق من خلاله مختلف الطبقات والفئات الاجتماعيه مصالحها[١٥].

أما الكلام عن التفاعل بين المجتمع الاهلي والمدني فيرد عليه احد الباحثين عندما يؤكد وجود رغبات وغرائز ثابتة في الانسان لا تتاثر بالمؤثرات الزمانية والمكانية لا يعني بالضروره ثبات نمط العلاقات والروابط بين افراد المجتمع مايؤكد ان المجتمع المدني يختلف عن المجتمع الاهلي مما يستدعي البحث عن ادوات جديدة لتشخيص الواقع وصياغه قوانين ومقررات جديدة تنسجم مع القيم والمفاهيم والعلاقات المتغيره على ارض الواقع الاجتماعي فالمجتمع الاهلي الذي أسسه المسلمون الاوائل كانه بمثابة علاجات لمشاكل حاضرة في وعي الانسان المسلم وفي ثقافة وواقعه الاجتماعي[١٦].

ولابد من الاشارة الى ان موقف الرفض لتبيئه فكرة المجتمع المدني في الوسط الاسلامي لم يقتصر على بعض الاسلامين فقط بل سبقهم اليه عدد من الكتاب والمفكرين والمستشرقين الغربين وان اختلفت وافع ومبررات كل طرف، فالمجتمع المدني بحسب الفريق الثاني هو حلم وطموح تاريخ و

---

[14] محمد اركون ، تحديد موضع المجتمع المدني في السياقات الاسلامية ، بحث في امين ب. صابو – محققا– المجتمع المدني في العالم الاسلامي (بيروت : دار الساقي ، 6 66) : : .

[15] بلال نعيم ، بحث حول المجتمع المدني في ظل النظام الاسلامي ، بيروت : دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، 6 66) .)

[16] احمد القبانجي – مصدر سبق ذكره ، ص16.

بذلك لا يترجم الى مصطلحات اسلامية وعليه فان إنتقاء صفات محددة من المجتمع الغربي واسقاطها على نموذج اسلامي متخيل انما هومشتق من قراءه مثالية للتاريخ بزعم العالم التركي (الشريف ماردين) الذي يضيف ان الاستقلالية الواهية للتجار والعلماء يمكن النظر اليها في افضل الاحوال على انها تتركز على عالم حياة المناظرات الدينية المتطابقة مع تلك التي للغرب في العصر الوسيط قبل ظهور المجتمع المدني الليبرالي وتحدى علماء الدين وطبقة التجار لنفوذ السلاطين والخلفاء لم يكن مستندا الى عقد اجتماعي قابل للتنفيذ[١٧].

ويأتي ذلك الرأي ردا على الطرح الذي أشار الى ان تاريخ الاسلام بكل مذاهبه كان مصدرا للاحتجاج والدعم الاجتماعي ضد ومع الانظمة الموجودة.

ولا يخفي (صامويل هنتغتون) تشاؤمه الذي يعبر عنه بتعارض الاسلام مع المبادئ الديمقراطية ومن خلال نقاشه التاثيرات المزعزة للحداثه وعن التاثيرات الباعثة على الاستقرار للمؤسساتية) وهو يشير الى نهضة الاصولية الاسلامية وفقر عدة دول اسلامية كسببين رئيسيين لتشاؤمه.

وجاءت قراءة بعض المستشرقين للتاريخ الاسلامي لتفترض عموما غياب المجتمع المدني وهي قضية اساسية في فشل توليد مؤسسات ديمقراطية أهلية ، لأن المجتمع الاسلامي افتقد المدن المستقلة والبرجوازية المستقلة بنفسها والبيروقراطية العقلانية والصدقية القانونية والملكية الشخصية ومجموعة الحقوق التي جسد ا الثقافة البرجوازية.

في هذا السياق يرى- (مارتن كريمر) ان الشرق الاوسط –ماعدا اسرائيل – لايستحق بغض النظر عن الاختلافات الاثنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية–النظر اليه ايجابيا كمكان للمجتمع المدني بسبب سيادة النزعات الفردية فيه[١٨].

لقد روجت تلك الافكار لفكرة ان الاسلام هو المقام المشترك الذي يوضح شتى اساليب النزعة السياسية العدوانية والعنف وبنت طروحا ا على اعتبار الحوادث التاريخية العرضية لمنطقة معينة .وهي عادة منطقة محلية منتقاة من مناطق اسيا او الشرق الاوسط على انها ممثلة للاسلام بنسق واحد .

ولاينظر اولئك المستشرقون بتفاؤل الى بزوغ شبه تعددية تخضع للدولة في دول مثل مصر والاردن . ويصف (كاري ولكهام) الامر بقوله "بزوغ المواقع المستقلة لوسائل التعبير الاجتماعي والسياسي ضمن وضع سلطوي لايماثل بزوغ المجتمع المدني على الاقل ليس في مفهومه الليبرالي"[١٩].

إن الرد على المستشرقين والعلمانين الذي اعتبروا مفهوم المجتمع المدني لاينطبق على المجتمعات الاسلامية ، وعلى الكتاب المسلمين الذي وجدوا فيه مفهوم غربي وافد الى المجتمعات الاسلامية ويتعارض مع الاسلام من الناحية الشرعية ، جاءت على يد عدد من الكتاب والباحثين الذين سعوا

---

[17] **امين ب. صاجو المساعي والموروثات العرفية، مصدر سبق ذكره ، ص . .**

[18] **نفس المصدر ،ص18.**

[19] **الاسلام والمجتمع المدني ، بحث مترجم في جريدة الصباح ينظر على موقع الصحيفة الالكتروني.**

الى تاصيل المفهوم من خلال تطبيق نشاته وشروطه بالطريقة التي فهموا بها ماينبغي ان يكون عليه المجتمع المدني.

ثانيا: دواعي ومبررات التبيئة :

يرى العديد من الباحثين ان المفهوم الليبرالي للمجمع المدني ليس معاديا للتقاليد الاسلامية لانه مقترن بالمساحة العلمانية وعلى نقيض ذلك فأولوية حكم القانون والسياسات التشاركية واندماج العضوية الفردية في الجماعة التعددية هي قيم يرعاها كلا التقليدين مع التاكيد على ان علمنة راديكالية تبعد المبادى الاخلاقية الاجتماعية عن المجال العام علمنة مناوئة لان التأهيل الاخلاقي للفرد والامة على السواء نال حق التمايز باعتباره يشكل اهدافا تقع في اطار النظامين العام والخاص[٢٠].

على ذلك يصبح الخلاف بين الديني والدنيوي خلاف مفتعل وهو نتاج لطغيان الراديكالية السياسيه والهامشية الاجتماعية بينما لاخلاف جوهري بينهما في الرؤية الاسلامية الحقيقية وتقاليدها العقلانية الكبرى ذلك لان الاقرار بالتعددية والاجتهاد واسلوبها المعقول في الفكر ماهو إلا أحد الأوجه المتنوعة لمرجعية العلم والعمل التي يمكنها أن تساهم بصورة حية في بناء المجتمع المدني في حال تفعيلها ضمن معايير الرؤية الاجتماعية والسياسية والثقافية المعاصرة[٢١].

الأمر الثابت لدى البعض هو أن حكم القانون مع المجتمع المدني المؤسس على مبادى وصفات واسلوب اسلامي محدد سيكون تحديا فكريا وروحيا واخلاقيا وفقهيا ومؤسساتيا للنموذج العلماني الذي تحقق وقدم في اوربا على انه نموذج عالمي او قابل للعالمية على الاقل ويؤكد (محمد أركون)[٢٢] اذا ماكان التحدي سيتحقق فأن النموذج الأوربي سيكبح من اجل وقف نظرته المتعالية الى الخبرات التقليدية والمعاصره للسياسات الاجتماعية والاسلامية وخصوصا في التصنيفات الشخصية مثل الاستبداد الشرقي والشرع الاسلامي وما شابه ذلك لاسيما وان المجتمع الاسلامي قد احتضن تشكيلات كانت تؤدي نفس الادوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وتقوم بنفس الوظائفكما ان مفهوم المجتمع المدني اخذ يتسع ليضم اشكال وتنظيمات جديدة طور ا الحضارات الأخرى كالمجتمع الاهلي الذي طورته الحضارة العربية لاسلامية بحيث تشكلت تنوعات عديده ابتداء من المجتمع المدني بحسب تصورات التراث الغربي وحتى المجتمع المستند الى تصورات الحضارة لاسلامية[٢٣].

إن هذه المقاربة تتجه الى كون الاسلام لا يتعارض مع المجتمع المدني بل ان الرؤية الخاصه عن الاسلام او هذه القراءة هي التي تتعارض- أو يراد لها أن تتعارض معه – وان ما توفر لنا من

---

[20] **امين ب. صاجو ، الاخلاق في المدينة ، في امين صاجو ، مصدر سبق ذكره ،** .

[21] **ميثم الجنابي : اشجان واوزان الهوية العراقية (بغداد : دار ميزوبوتاميا 666))** .

[22] **نقلا عن صاجو ، مصدر سبق ذكره ، ص22.**

[23] **على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الانسان (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 666) ( ) .**

النصوص الاسلامية هو مجموعة من الاطر والقيم الاجتماعية التي تضبط حركته وتوجه مسيرته اما التنظيمات الادارية فمتروكة للعقل البشري الانساني يتدبرها في ضوء تجاربه مضافه الى تجارب الاخرين[٢٤] وعليه يمكن ان نستعير الصيغة المناسبة لتطور المجتمع المدني شريطة ان تنسجم مع أطره ومبادئه وقيمه .

على وفق هذا الطرح تصبح منظمات المجتمع المدني لا تتقاطع مع الدين الاسلامي، بل يمكن ان تكون احدى ادوات تفعيل العمل الجماعي الذي رغب اليه الاسلام كثيرا ، مثلما ان هذه المنظمات يمكن ان تمارس عمليات الضبط لحركة الامة الاسلامية السياسية والقيمية والاجتماعية ، فمن الناحية النظرية لامانع من استعارة المصطلح وتبيئته في الوسط الاسلامي مع استبعاد الأسس الفلسفية المعبرة عن نظرة الغرب للكون والحياة[٢٥] اي امكانية اقامة موسسات المجتمع المدني كصيغة عقلائية متطورة لتنظيم المجتمع لكن في اطار اسلامي لاسيما وان المؤسساتية باتت جوهرية للاستقرار السياسي ولتوجيه مطالب النخبة المتنافسة الساعية للقيادة السياسية بشكل منظم وهيكلي.

إن الموقف المؤيد لفكرة المجتمع المدني لايقف على مسافة متساوية من النظام الديمقراطي الذي نشأت في ظله الفكرة ونشخص في هذا المجال رأيين يرى الاول عدم وجود تعارض بين الاسلام لحريات التي تضمنتها الديمقراطية، والاسلام نفسه كدين ترك مفتوحا لاعادة القراءة ، فالنصوص لاسلامية – بحسب عبد الكريم سروش–[٢٦] لاتتغير ولكن تفسيرها في تغير متواصل دائما لان العصر والظروف المتغيرة التي يعيش فيها المؤمنون تؤثر في الفهم، فضلا ان كل شخص مخول ان يفهم بطريقته الخاصة، ولاتمتلك اي مجموعة بضمنهم رجال الدين الحق الحصري لتفسير أو أعادة تفسير عقائد الايمان .

يعتمد التوقع ببزوغ المجتمع المدني – وفقا لما سبق – على ميزات الاشخاص الذين يشكلون ذلك المجتمع في المقام الاول وكلما امتدت تلك القدرات والموارد باتساع اكبر سيكون المجتمع هو الاقوى في حماية نفسه من هيمنة الدولة فضلا على أن هذه الموارد ستتيح تشكيل مؤسسات كبؤره نشاط حيث الأختلافات في الآراء والسياسات ممكن ان تناقش وتحل بدون اللجوء الى العنف.

بينما يرى الفريق الثاني ان المقاربه تسلم بصحة مجتمع مدني ديني تقوم امة المؤمنين فيه بالعيش وفقا لقيم وأخلاقيات دينهم فهم يميلون الى بناء دولة تضمن المحافظة على شرعيتهم وهويتهم الصادقة في الوقت الذي تقاوم الأعتداءات الغربية. وينظر الى القيم والاخلاقيات على انها الاساس

---

[24] **بلال نعيم ، مصدر سبق ذكره، ص 24.**

[25] **خليل الربيعي ، نحوتأصيل اسلامي للمجتمع المدني ، مجلة اوراق عراقية – العدد –)) 25.**

[26] **المجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره.**

لتطوير مؤسسات سياسية تتجاوز الدكتاتورية والديمقراطية القائمتين على القيم الغربية[٢٧] ويستشهد (محمد خاتمي) بهذا الصدد بالمثال البيورتاني الذي انشأ جماعة قائمة على التجمع الحر للافراد المؤمنين الذين اتخذو قرار سياسي بالعيش طبقا لأركان دينهم المسيحي الصميمة دون الرجوع الى روابط التضامن الأزلية التقليدية للعائلة او الطبقة الاجتماعية او الاصل وتحولت هذه الجماعات بدورها الى مجتمعات مدنية دينية ومن ثمة الى الدول العصرية القائمة على الاختيارات الأيديولوجية والسياسات المفتوحة[٢٨].

وهكذا بينما يشكك البعض في قدرة النظام الاسلامي والدول الاسلامية في اصلاح الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمسلمين وعليه لا بد من التماس نظريات إصلاحية اخرى تمثل الوجوه الايجابية من الحداثه الغربية وخاصه تلك المتعلقه بالعلم والعقلانية والتنظيم كحلول ايجابية ومنها تلك الأسس الرئيسية للمجتمع المدني بأعتبارها صياغة حضارية تقتبس من الغرب إصلاح الواقع الاجتماعي الاسلامي يذهب البعض الآخر الى ان النص المقدس الديني للمسلمين هو فكرهم واعرافهم المتبعة ومصادر محتملة غنية بتعابيرها عن التضامن الاجتماعي والتعددية والاخلاق في السياق الأشمل للدعوة الى الوفاء في هذا العالم لمفاهيم القانون والعقل والعدل واذ كان الإرث التاريخي كثيرا ما تعرض الى التبديد فذلك ليس سبب لأن نتجاهله أثناء تقديرنا لأحتمالات المدنيه بين المسلمين اليوم.

وبكل الاحوال فأن مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الاسلامي ستتكفل بأداء مهمات تسهم في نهضة هذا المجتمع وتعزيز قدرته فهي تمثل دعوة الى الشعب في المشاركة الجادة لتقليص دائرة تصدي الدولة المباشر في مجال الشؤون التي هي خارجة عن مسؤليا ا منطقيا وقانونيا وكلما ضاقت دائرة التصدي للحكومة فانها ستكون أقدر على الإستثمار وتولي الشؤون المهمة كالضريبة والتعليم .

أما خصائص المجتمع المدني الاسلامي بحسب مؤيدوه فتتلخص بالتالي[٢٩] –

١- ينبغي ان يكون خاليا من الاستبداد الفردي والجماعي وبعيدا عن الدكتاتورية.
٢- يكون الانسان بما هو انسان مكرما معززا وحقوقه محترمه ومصانه.
٣- المواطنون هم اصحاب الحق في تعيين مصيرهم والاشراف على ادارة الامور ومحاسبة المقصرين.
٤- الحكومة خادمة للشعب ومسؤولة امام الناس الذين جعلهم الله سبحانه اصحاب الحق في تقرير مصيرهم.
٥- كل انسان يؤمن بالنظام والقانون صاحب حق والدفاع عن حقوقه من اهم وظائف الحكومة.

---

[27] **اوليفيه روا، الموروثات السوفياتية والمساعدة الغربية ضرورات لابد منها في اسيا الوسطى الجديدة ، بحث في صاجو مصدر سبق ذكره ، ص).**

[28] **نفس المصدر ، ص).**

[29] **نقلا : عن بلال نعيم ، مصدر سبق ذكره ، ص : والخصائص حددها محمد خاتمي.**

٦- ليس المجتمع المدني ميالا للتسلط ولا خاضعا له.

٧- المجتمع المدني الذي يراد تحقيقه ناشيء من الناحية التاريخية ومن حيث المبادئ النظرية من مدينه النبي (() التي وضعت المباديء النظرية والعملية لامكانية تحقيق مجتمع مدني.

إن تأمل هذه المضامين ومقارنتها مع مرتكزات المجتمع المدني الحديث تطرح ماخذ على محاولات مقاربه قضايا الحرية والتعددية في الاسلام) الا أنها جاءت بالأجمال شمولية وتعميمية عبرت عنها احكام كليه ترتبط بالموقف العام من هذين المفهومين سلبا او ايجابيا وذلك من باب حظور الاجابات الاسلامية على جميع او معظم القضايا الانسانية النظرية وبقيت الحاجة ملحة الى معالجات تفصيلية تلامس مفردات هذه القضايا من الناحية الاجرائية وان منطق "بضاعتنا ردت الينا" بحاجة الى مراجعة ونقد يقوم به الفكر الاسلامي المعاصر ليبادر بالتأصيل للمفاهيم الحديثة والبحث عن الحكم الاسلامي التفصيلي حول تلك المفاهيم) وان يكون الاسلام حاضرا لتقديم الاجابات عن الكم الهائل من التساولات التي تعترض مسيره الانسان في الحياة) وتبقى مهمة العلماء والمفكرين صياغة قواعد ومنهجيات قابلة للتحول الى أحكام ثم الى سلوكيات تشكل مجموعها انموذجا عمليا تطبيقا للنظام الاسلامي.